➢ التوازن في سوق العمل:

إن حجم الاستخدام لليد العاملة، سواء في إطار الاقتصاد ككل أو في إطار المؤسسة الفردية، يعتمد على وضعية العرض والطلب على العمل، ولذا فلا بد من دراسة كل من عرض العمل والطلب عليه ثم نقابلها لتصل إلى وضعية التوازن.

أولا: الطلب على العمل

يتأثر الطلب على العمل بالأجر الحقيقي معناه $N_D=f(w/p)$ أي المؤسسات ستطلب يد عاملة جديدة كلما انخفضت الأجور إذا هناك **علاقة عكسية** بين الأجور الحقيقية وطلب العمل كما هو موضح في الشكل أدناه

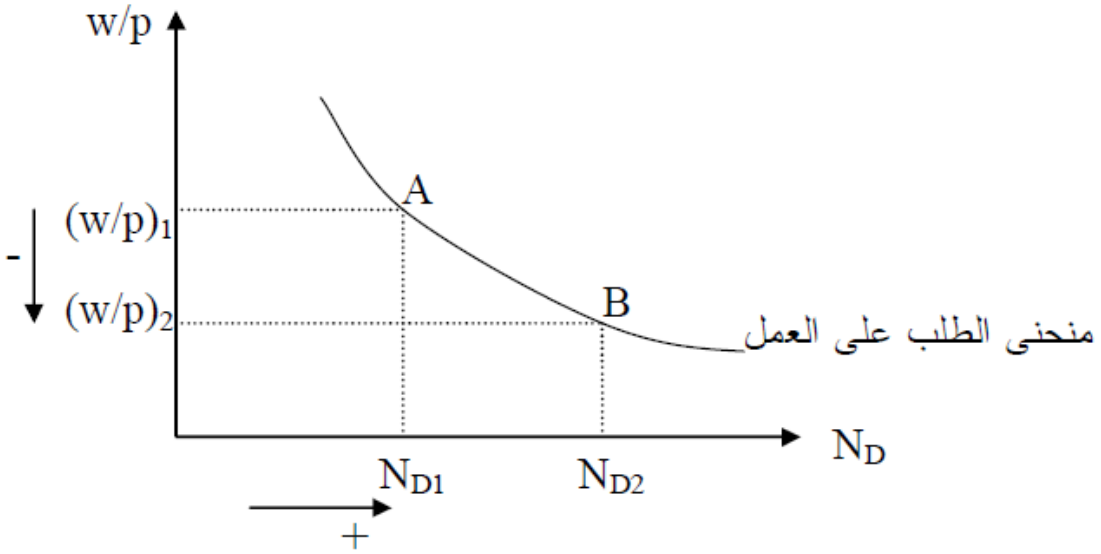

نلاحظ أن منحنى الطلب على اليد العاملة يشبه منحنى الطلب على أي سلعة وهو يعبر عن العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من العمال(N_D) وسعرها الحقيقي (W/P) أي معدل الأجر الحقيقي للعامل أو لساعة العمل

- إن شرط تعظيم الربح لمؤسسة تنافسية هو عبارة عن ذلك الحجم من الإنتاج الذي تكون فيه التكلفة الحدية MC مساوي للإيراد الحدي (MR)

$$MC=MR$$

وبما أنه في المدى القصير يكون العمل هو المتغير الوحيد وبالتالي تصبح التكلفة الحدية كما يلي:

$$MC = (W/MP)$$

حيث: (w): تمثل معدل الأجر النقدي (الاسمي) و(MP): تمثل الإنتاجية الحدية

وبما أن المنتجين في حالة المنافسة التامة لا يستطيعون التأثير على السعر وهذا يعني أن السعر ثابت ومساوي للإيراد الحدي (MR) إذن

$$MR= P \quad \rightarrow \quad MR=P=MC$$

$$MR=P= MC=W/MP$$

$$P = W/MP$$
$$MP = W/P$$

ومما يلاحظ من العلاقات السابقة هو أنه كلما تبين شرط تعظيم الربح لمنتج ما، وإذا عمم هذا الشرط فسوف يصبح هو نفسه شرط تعظيم الربح على مستوى الاقتصاد ككل أي بالنسبة لجميع المنتجين، وبما أن:

$MP \cdot P = W$ ، تمثل قيمة الإنتاجية الحدية $VMP = MP.P = W$

وتمثل العلاقة الأخيرة معادلة الطلب على العمل، ومنها نلاحظ أن المنتج يتوقف عن استخدام أو توظيف عدد أكثر من العمال **عندما تصبح قيمة الإنتاج الحدي مساوي للأجر** وبما أن السعر(P) ثابت (حالة المنافسة التامة) فإن شكل منحنى العلاقة الأخيرة يتحدد فقط بالإنتاجية الحدية(MP) وبالتالي فإن الطلب على العمل سيتوقف على مدى مساهمتهم في الإنتاج ولهذا يصبح منحنى الإنتاجية الحدية في المنطقة الاقتصادية للإنتاج أي في المنطقة رقم(2) ، هو **نفسه منحنى الطلب على العمل** إذ يمكن التعبير عن الطلب على العمال على شكل دالة باستبدال (MP)بـ ND وذلك كما يلي: $ND = f(w/p)$

وأخيرا يمكن القول بأن كلما ارتفع معدل الأجر الحقيقي كلما انخفض الطلب على العمل لأن المنتجين يوظفون العمال إذا كانت قيمة الناتج الحدي :سعر الإنتاج مضروبا في الإنتاجية الحدية للعمل، تتجاوز الأجر المدفوع لهم، ومن الواضح أن مضاعفة الأسعار والأجور في نفس الوقت سوف تترك قرارات المنتجين الخاصة بالتوظيف ثابتة.

ثانيا: عرض العمل

عارضي العمل هم العمال الذين يعرضون خدماتهم وجهودهم أي هناك علاقة **طردية** بين الأجور الحقيقية وعرض العمال لخدماتهم .وتكتب دالة عرض العمل كما يلي: $Ns = f(W/P)$

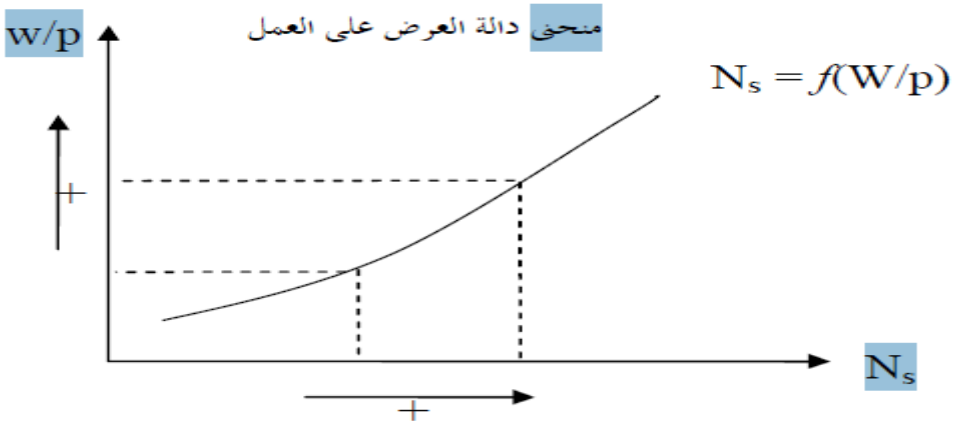

دالة عرض العمل هي دالة تابعة لمعدل الأجر الحقيقي.

ثالثا: التوازن في سوق العمل

يتحقق التوازن في سوق العمل عند الأجر الذي يقبل به العمال وتقبل به المؤسسات والتوازن في سوق العمل يتم في النقطة التي يتقاطع فيها منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل كما هو مبين **في الشكل أدناه:**

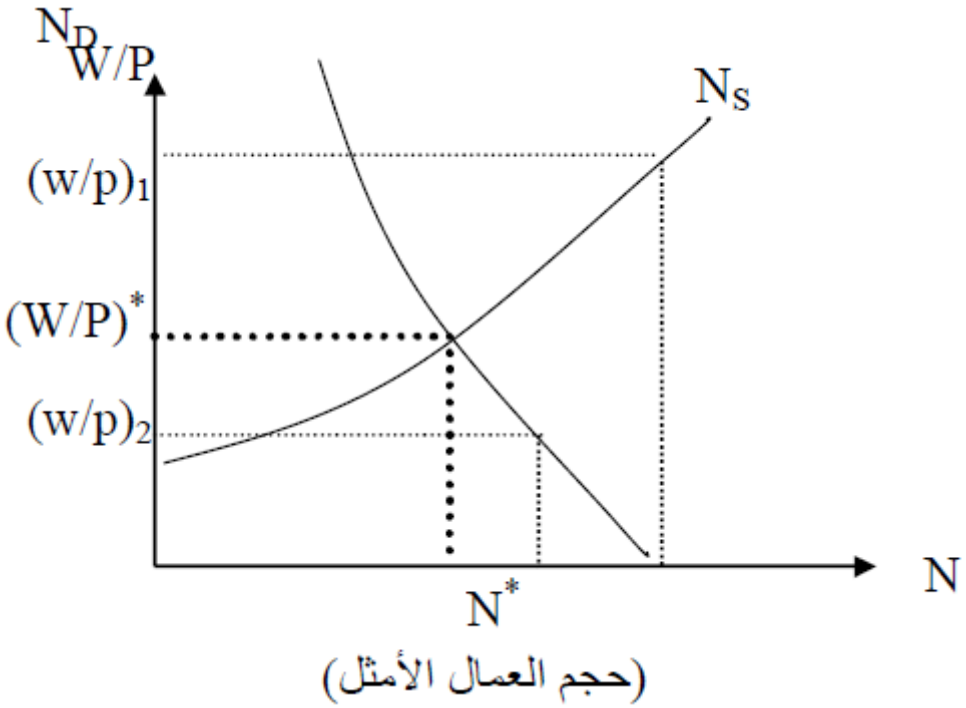

ويمكن الحصول على حجم العمال الأمثل والأجر الحقيقي التوازني وذلك من خلال حل جملة المعادلتين التالية:

$$Ns = f(W/P)$$

$$ND = f\,(w/p)$$

وبتعويض حجم العمل الأمثل المستخرج في دالة الإنتاج ($Y=f(N)$) فإننا نتحصل على حجم الإنتاج في التوازن

ويلاحظ من الشكل أدناه أنه عندما يتحقق التوازن في سوق العمل، وهو ما تمثله النقطة(E) فإن حجم الإنتاج في التوازن (Y_e) يتحقق مباشرة، ويجب أن نشير للمرة الثانية إلى أن حجم الإنتاج في التوازن (Y_e) يمثل في الوقت ذاته (في النموذج الكلاسيكي) حجم الإنتاج في حالة الاستخدام التام.

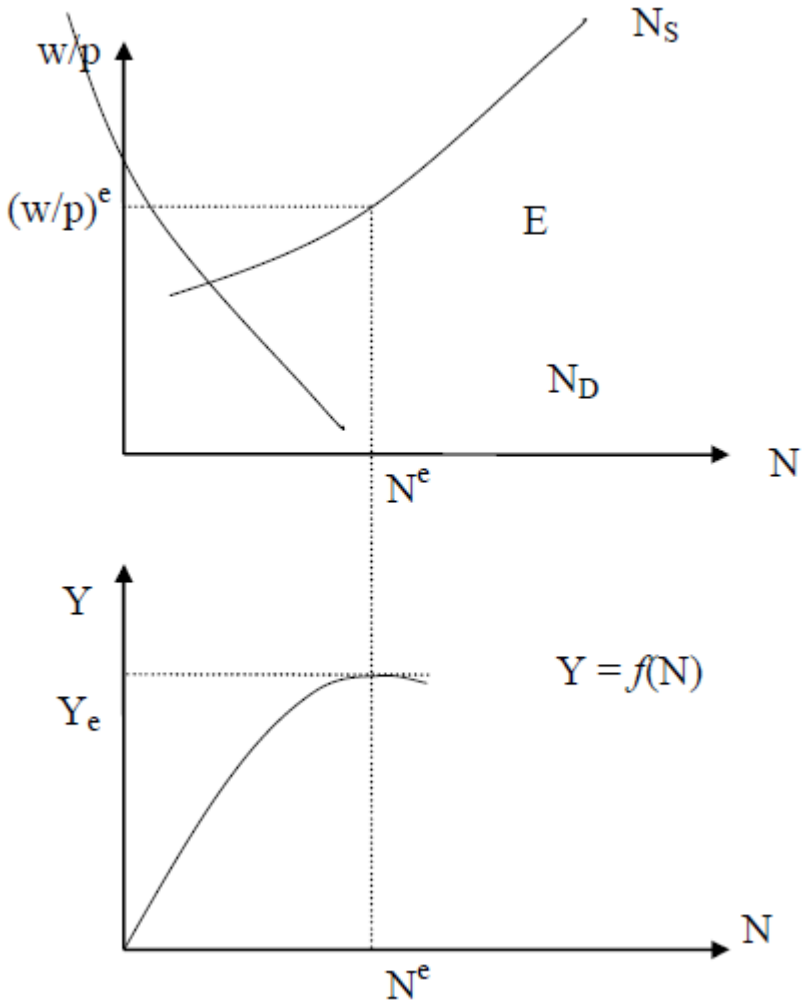

رابعا: التوازن في سوق السلع والخدمات

$I = S$ « $C + I = C + S$ « $Y_1 = Y_2$ في ظل وجود قطاعين

- يعتبر الكينزيون الاستهلاك والادخار كلاهما **إنفاق** لأن النقود المدخرة ليست **مخزن للقيمة** فلا بد أن تستثمر بالمقابل لذلك.
- يفترض الكلاسيك أن الأفراد يقومون أولا بتحديد ما يريدون ادخاره تبعا لمعدل الفائدة السائد وبمقابل ذلك ما تبقى ينفق على السلع والخدمات **(الاستهلاك).**
- **الادخار** في تفسير الكلاسيك هو **عرض** للموارد النقدية **والطلب** على أصول غير نقدية)الأوراق التجارية

الاستثمار :عرض لأصول غير نقدية(الأوراق المالية، السندات) والطلب على الموارد النقدية

لأن الاستثمار يعتبر طلبا للموارد التي يمثل الادخار عرضا لها، ولذلك فإن معدل الفائدة هو ثمن التنازل على هذه الموارد، ودورها هو تأمين المساواة بين الادخار والاستثمار وذلك بشكل مستقل عن الآلية التي تحدد حجم الاستخدام والدخل الكلي الحقيقي
إن الاستثمار ككل الطلبات هو تابع متناقص لمعدل الفائدة i في حين أن العرض تابع متزايد لمعدل الفائدة i وهكذا فإن تابعي الاستثمار والادخار في الفترة القصيرة يقاس بوحدات حقيقية يمكن أن يعبر عنهما كمايلي:

$$I = I(i) : I'(i) < 0 \ldots (1)$$
$$S = S(i)\ S'(i) > 0 \ldots (2)$$

إذن الادخار في علاقة **طردية** مع سعر الفائدة S(i) أما الاستثمار في علاقة **عكسية** مع سعر الفائدة (سعر الاستثمار) I(i) كما هو موضح في الشكل أدناه

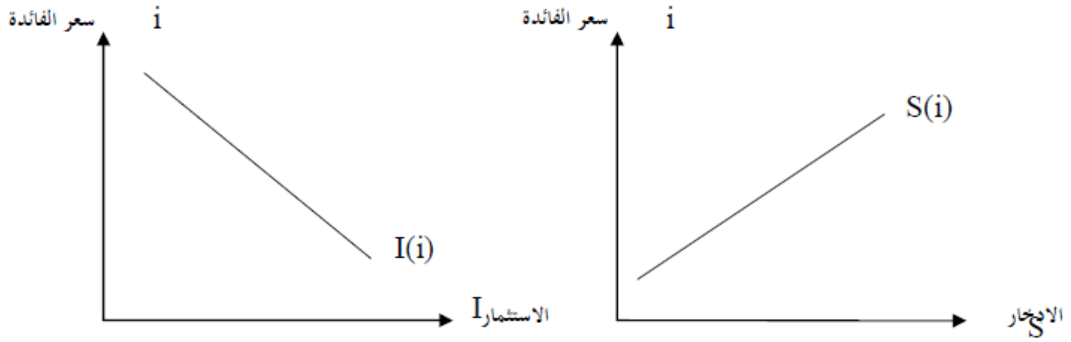

ومن أجل الوصول إلى التوازن فإنه حسب رأي النظرية الكلاسيكية لابد أن يكون الاستثمار والادخار الحقيقي متساويين أي

$$I(i) = S(i) \ldots \quad 3$$

إن معدل الفائدة الذي يحقق وضعية التوازن يتحقق بتقاطع منحنى الطلب على الاستثمار ومنحنى عرض الادخار

وبما أن منحنى الاستثمار يكون متناقصا ومنحنى الادخار متزايدا، فإنه يوجد معدل وحيد للتوازن كما يوضحه الشكل التالي:

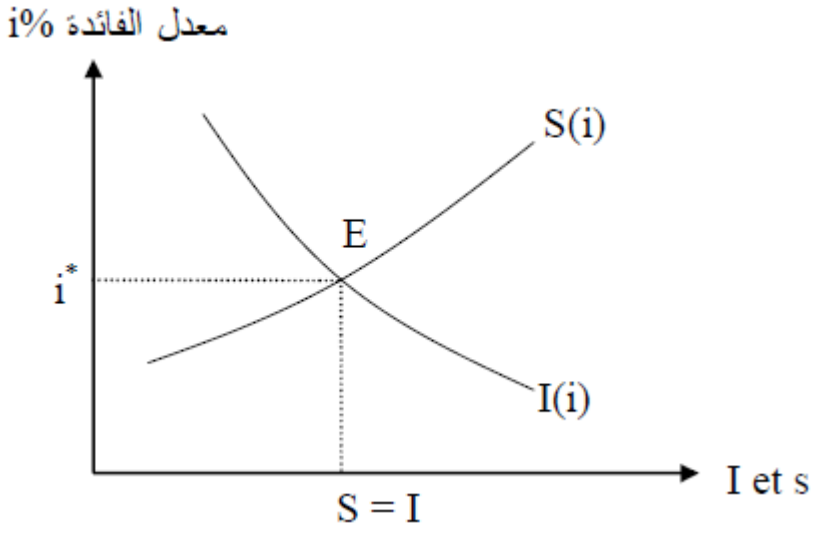

خامسا: نظرية كمية النقود و الطلب الكلي

إن أساس الطلب الكلي الكلاسيكي هو معادلة التبادل، وتظهر معادلة التبادل هذه بأشكال مختلفة إلا أن الشكل المألوف هو: $M.V = P.Y$

حيث M تمثل كمية النقود و V تمثل سرعة تداول النقود ، P المستوى العام للأسعار، Yمستوى الدخل أو الناتج الوطني

ومعادلة التبادل هي معادلة تعريفية لأنها تبين بأن قيمة الناتج الوطني أو الدخل الوطني (P. Y) لابد أن تساوي كمية النقود مضروبة في سرعة تداول النقود، ويفترض الكلاسيكيون ثبات سرعة دوران النقود وذلك لثبات واستقرار عادات وطبائع الأفراد المتعلقة بحفظهم للنقود، وعندما يفترض ثبات سرعة تداول النقود فإن معادلة التبادل السابقة تتحول إلى ما يسمى بالنظرية الكمية للنقود، وتتلخص النظرية الكمية للنقود بالقول بأن هناك علاقة متناسبة بين كمية النقود المتداولة ومستوى الأسعار، فإذا زادت كمية النقود في المجتمع بمقدار الضعف مثلا مع بقاء حجم الناتج الوطني(الكلي)ثابتا لأن الاقتصاد في حالة استخدام تام، فسينجم عن ذلك ارتفاع في الأسعار إلى الضعف والعكس صحيح، أي أن المستوى العام للأسعار دالة تابعة لكمية النقود (عرض النقود) وبتعبير رياضي نكتب: $P = f(M)$

إن النظرية الكمية للنقود المعروضة أعلاه تصبح في الوقت ذاته نظرية الطلب الكلي، فالتغير في كمية النقد سيؤثر على حجم الإنفاق وهذا الأخير سوف يؤثر بدوره على حجم الإنتاج، أو يمكن التعبير عن ذلك من زاوية أخرى، إذا كانت سرعة دوران وحدة النقد ثابتة فإنه يمكن الحصول على علاقات عديدة بين المتغيرات الثلاث المتبقية، فإذا كانت كمية النقود ثابتة مثلا فإن الأسعار والإنتاج سيتغيران **عكسيا**، وبالتالي يكون شكل منحنى الطلب في النموذج الكلاسيكي كما هو مبين أدناه.

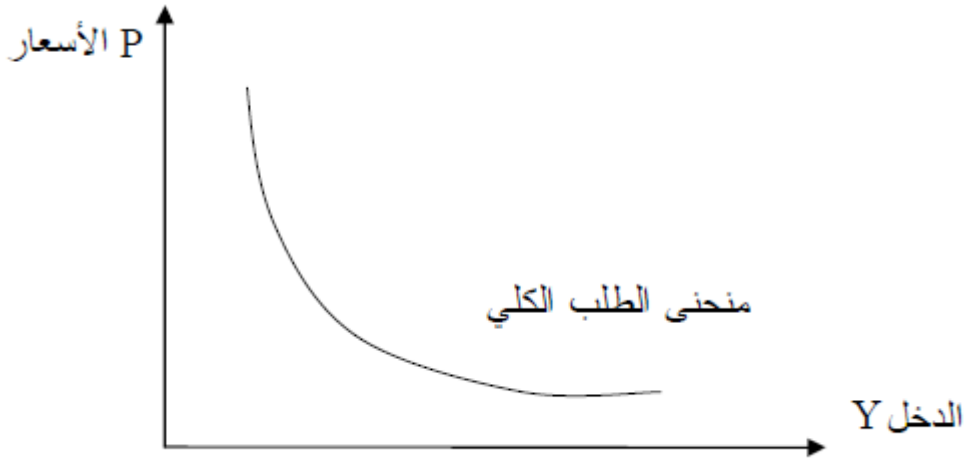

التوازن في المفهوم الكلاسيكي:

بعد أن تم اشتقاق منحنى العرض الكلي من دالة الإنتاج والتوازن في سوق العمل وتم اشتقاق منحنى الطلب الكلي من نظرية كمية النقود، نأتي إلى التوازن الكلي .وحتى يتم التوازن في الاقتصاد الوطني، فلابد من تساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي.

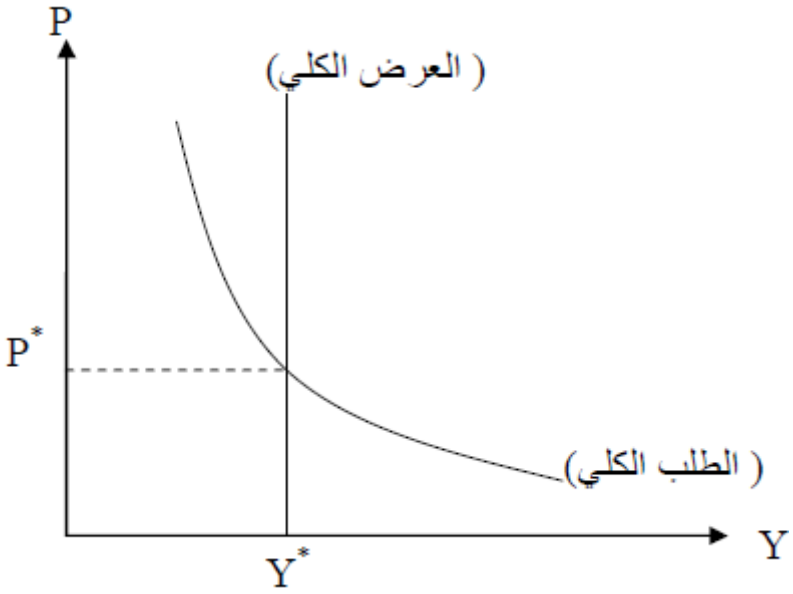

عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي نحصل على مستوى السعر في التوازن P^* وحجم الإنتاج أو الدخل في التوازن Y^* لهذا الاقتصاد ومن خلال ما سبق يمكن إيجاد قيمة جميع المتغيرات بالاعتماد على:

$$\begin{cases} NP = NP\,(W/P) \\ NS = NS\,(W/P) \\ Y = f(N) \\ MV = P.Y \end{cases}$$

وبهذا يكون النموذج الكلاسيكي كاملا.